الأمم المتحدة

A/55/639–S/2000/1113

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 November 2000
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البندان ٤٠ و ٤١ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

تقرير الأمين العام*

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٤٢/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٢ – وبناء على الطلب الوارد في الفقرة ٩ من القرار المذكور وجه الأمين العام في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الرسالة التالية إلى رئيس مجلس الأمن:

”أتشرف بالإشارة إلى القرار ٤٢/٥٤ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ خلال دورتها الرابعة والخمسين في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”قضية فلسطين“.

”وفي الفقرة ٩ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة ’إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية وبالتشاور مع مجلس الأمن من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة‘.

”وبغية الوفاء بمسؤولياتي المتعلقة بتقديم تقارير بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن في موعد أقصاه ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠“.

٣ – وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ورد الرد التالي من مجلس الأمن:

”يتابع أعضاء مجلس الأمن باهتمام تطورات الحالة في الشرق الأوسط.

”وقد رحب أعضاء المجلس بمشاركة

* عملا بالفقرة ١ من الجزء جيم في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤، يقدم هذا التقرير في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من أجل تضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستجدة.

271100 271100 00-75893 (A)
0075893

الإسرائيليين والفلسطينيين في مفاوضات الوضع النهائي التي عُقدت في كامب ديفيد في تموز/يوليه والتي مثّلت مرحلة مهمة في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا يساور أعضاء المجلس أي شك في أن الجهود التي تُبذل من أجل تسوية الخلافات ستساعد في التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ويدين أعضاء المجلس بقوة جميع أعمال الإرهاب والعنف في المنطقة. ويحثون جميع الأطراف على إبداء الاحترام الكامل للالتزامات التي تقع على عاتقهم بموجب الاتفاقات القائمة، والامتناع عن أي أنشطة قد تهدد نجاح المباحثات أو تؤدي إلى تفاقم الحالة السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وأن يوفون بمنتهى الدقة بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي.

''ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن عزمهم القيام، أكثر من أي وقت مضى، بمتابعة العملية الجارية وتقديم الدعم اللازم إليها. ويعربون في هذا الصدد، عن تأييدهم التام للاتفاقات المبرمة بالفعل ويتمنون أن يجري تنفيذها على الفور''.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأطراف المعنية، سعى الأمين العام إلى التماس مواقف حكومات كل من مصر وإسرائيل والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن الخطوات التي قد تكون اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة في القرار. وحتى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ جرى استلام الردود الواردة فيما يلي:

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

''يدرك الأمين العام، أن إسرائيل صوتت ضد هذا القرار وكذلك ضد القرارات المماثلة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورات سابقة. وبالنظر إلى هذه المرحلة الحساسة من عملية السلام في الشرق الأوسط تود إسرائيل أن تسجل مرة أخرى موقفها بشأن هذه المسألة. وينبغي ألا يفسر هذا الرد، بأي صورة من الصور، بأنه قبول لمشروعية هذه القرارات.

''إن إسرائيل ترى أن قرار الجمعية العامة المذكور آنفا لا يفتقر فحسب إلى التوازن وإنما يشكل تدخلا لا داعي له في مسائل تعد من صميم المفاوضات الثنائية الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين. وكما جاء في رسائل الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وتأكد مرة أخرى في العديد من الصكوك القانونية، وآخرها البيان الثلاثي (المؤرخ تموز/يوليه ٢٠٠٠)، فإن عملية السلام في الشرق الأوسط تقوم على المفاوضات الثنائية المباشرة بين الأطراف المعنية. وقد اتفق الزعماء الإسرائيليون والفلسطينيون على أن 'اختلافاتهم تحل فقط عن طريق مفاوضات تجري بحسن نية'.

''لذلك فإن النهج الأُحادي الجانب الذي يتجلى في القرار ينطوي على المساس بمحصلة هذه العملية ويعرقل التقدم الذي يحرزه المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون، ويقوض فرص التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. ولن يمكن التوصل إلى تسوية شاملة للصراعات في الشرق الأوسط إلا على

أساس حلول تفاوضية متفق عليها من جانب الطرفين بشكل مباشر.

''وتعرب إسرائيل عن أملها في أن الجمعية العامة احتراما منها للمفاوضات الجارية حاليا، بإبداء الدعم المتواصل والمحايد لعملية السلام. ولهذا الدعم أهمية خاصة في الوقت الحاضر الذي يحقق فيه الطرفان تقدما مهما نحو التوصل إلى تسوية نهائية، يبدو أنهما أصبحا أدنى إلى الوصول إليها''.

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة

''إن قرار الجمعية العامة ٤٢/٥٤ هو القرار السياسي الرئيسي بشأن القضية الفلسطينية، وقد اعتمد بأغلبية ساحقة (١٤٩-٣-٢)، تعبيرا عن الاقتناع القوي من جانب المجتمع الدولي بمضمون القرار. وقد سبق للجمعية العامة أيضا اعتماد نص مماثل على مدى السنوات القليلة الماضية بأغلبية ساحقة تعكس موقفا ثابتا من جانب المجتمع الدولي. وحسبما جاء في المذكرة الفلسطينية المقدمة إلى الدورة الرابعة والخمسين، فإن هذا القرار يشير إلى عدة مبادئ في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويقدم الدعم لعملية السلام ولتنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها، ويوفر أساسا للتسوية العادلة لمسألة فلسطين التي تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. ويركِّز القرار أيضا على أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أنشط وأوسع نطاقا في هذه العملية. وبهذا الوصف، لا بد أن يستخدم القرار بوصفه أساسا مقبولا تعمل جميع الأطراف استنادا إليه بشأن هذه القضايا المهمة.

''وبالرغم من الاتفاق المبرم في مذكرة شرم الشيخ المؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي تضمنت اتفاقا على تنفيذ عدد من الالتزامات السابقة التي فات أوان تنفيذها، وتمديد مدة التوصل إلى تسوية نهائية بين الجانبين حتى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلا أن إسرائيل تقاعست مرة أخرى عن تنفيذ معظم الأحكام والالتزامات المتأخرة المتفق عليها في شرم الشيخ، بما في ذلك عملية إعادة الانتشار الثالثة لقواتها المحتلة، والإفراج عن السجناء الفلسطينيين وعودة الفلسطينيين المشردين، وتقاعست أيضا عن الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه.

''ولم يمكن الوفاء بالتوقعات المتفائلة بحدوث تغير إيجابي في وضع عملية السلام في الشرق الأوسط وإبرام تسوية نهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. ولسوء الطالع، فإننا نشهد تدهورا خطيرا في الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، بلغ حدا غير مسبوق من العدوان على الشعب الفلسطيني بما في ذلك استخدام القوات الإسرائيلية المحتلة للصواريخ التي تُطلق من طائرات الهليكوبتر واستخدام الدبابات، والقذائف المضادة للدبابات وفرض حصار عسكري كامل حول البلدات والمدن الفلسطينية. وقد أسفر العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني عن مقتل ما يزيد على ١٦٠ فلسطينيا، وذلك حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وجُرح ما يزيد على ٠٠٠ ٣ شخص. ويمثّل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما ثُلث الفلسطينيين الذين تعرضوا للقتل والإصابة. وبالإضافة إلى ذلك، حدث

تدمير واسع النطاق لممتلكات الشعب الفلسطيني وسبل معاشه.

''إن الأحداث المأساوية الأخيرة التي بدأت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أطلقتها الزيارة الشريرة التي قام بها سيء الصيت إريل شارون للحرم الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين في الإسلام، في القدس الشرقية المحتلة، وما أعقبها في اليوم التالي من قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام الحرم الشريف والاعتداء على المصلين الأبرياء. وقد رأى الشعب الفلسطيني في ذلك كله عدوانا فادحا على أماكنه المقدسة ومقدمة لخطوات أخرى تستهدف تقويض حقوقه ومحاولة لخلق وقائع غير قانونية جديدة من جانب سلطة الاحتلال في القدس الشرقية المحتلة. وفي مواجهة ذلك عبّر الشعب الفلسطيني عن رفضه لهذه التصرفات، ورفضه للاحتلال، وتصميمه على الدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية وعن الطابع العربي للقدس الشرقية واستمساكه بالحصول على حقوقه الطبيعية بما في ذلك إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

''وردا على احتجاجات الفلسطينيين قامت إسرائيل، السلطة المحتلة، باستخدام آليتها الحربية الضخمة لشن حملة قمع دموية ضد شعبنا بما في ذلك ارتكاب عدد من عمليات القتل العمد والقيام عن سبق إصرار بإلحاق إصابات خطيرة متعددة بالمدنيين الفلسطينيين وإصابتهم بألم فادح. إن هذه التصرفات والتدابير الإسرائيلية تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، بل أن بعض هذه التصرفات يشكل جرائم حرب بموجب تلك الاتفاقية.

''وقد بحث مجلس الأمن الأحداث الدموية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، بجدية بالغة. وأضفى عدد كبير من الدول الأعضاء مزيدا من الأهمية والجدية على أعمال المجلس من خلال مشاركتهم في المناقشة التي أجراها المجلس. وعقب المناقشة في مجلس الأمن اتُخذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ رغم الصعوبات العديدة التي واجهته. وشجب القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم الشريف في القدس يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأعمال العنف التي تلته في جميع أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، والتي أسفرت عن مصرع وإصابة العديد من الفلسطينيين. كما أدان أعمال العنف، ولا سيما استعمال القوة بصورة مفرطة ضد الفلسطينيين، ودعا الى الوقف الفوري لأعمال العنف وإلى إنشاء آلية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الأحداث المأساوية بغية الحيلولة دون تكرارها. كما دعا القرار الأمين العام إلى مواصلة متابعة الحالة وإبقاء المجلس على علم بها.

''إلا أنه رغم اتخاذ القرار، لم تتغير الحالة على أرض الواقع، و لم تمتثل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأي من أحكام القرار. وبدلا من ذلك، جرى في أعقاب القرار تصعيد للحملة العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك قصف بعض المواقع الفلسطينية في رام الله وغزة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يرقى إلى إعلان الحرب على الشعب الفلسطيني.

”وطُلب إلى مجلس الأمن مرة أخرى اتخاذ قرار فوري لإنهاء تصعيد الحالة والحيلولة دون أن تنجرف المنطقة بكاملها إلى مواجهة واسعة النطاق. ولكن عضوا دائما بمجلس الأمن أعلن، للأسف، داخل المجلس وخارج الأمم المتحدة أنه سيستخدم حق النقض ضد أي قرار بصرف النظر عن مضمونه. ومن الواضح أن هذا منع مجلس الأمن من ممارسة مسؤوليته ومن اتخاذ أي إجراء. وعندئذ، استأنفت الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة وفقا لصيغة ”فلنتحد من أجل السلام“، النظر في هذه الحالة الخطيرة و ”الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة“. واتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة القرار دإط - ٧/١٠ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ويؤكد القرار، في جملة أمور، الحاجة الملحة لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، ويطالب بالرجوع عن جميع التدابير المتخذة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ومنع أعمال العنف غير القانونية من قبل المستوطنين الإسرائيليين. كما يؤيد القرار إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث المأساوية، وكذلك يدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك جهوده الرامية إلى إنشاء لجنة التحقيق.

”وفي هذا السياق، نرحب بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، كممثل لهذه المنظمة الدولية، في قمة شرم الشيخ، وكذلك بالجهود التي بذلها أثناء زيارته للمنطقة. ونأمل أن يفضي هذا إلى المشاركة الفعالة من جانب الأمم المتحدة في آلية التحقيق فيما حدث، التي دعا إلى إنشائها قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) ووافق عليها الأطراف في شرم الشيخ. ونعتقد أن إنشاء هذه اللجنة بسرعة وبدأها العمل فورا سيكون له تأثير فعال في إنهاء الحالة التي نشأت أثناء الأحداث المأساوية الأخيرة.

”ويظل مما لا غنى عنه أيضا أن تتقيد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين وتنفذها، بما في ذلك نقاط التفاهم التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ، لكي تهدأ الحالة وتستأنف المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي.

”وختاما فإن المبادئ والعناصر العديدة التي يتضمنها القرار الهام المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، بما في ذلك مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا تزال صالحة وأساسية في البحث عن حل دائم لقضية فلسطين القائمة منذ عدة عقود. ومن المؤكد أن احترام تلك المبادئ والالتزم بها سيساعد الطرفين على التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين“.

ثانيا - الملاحظات

٥ - في قمة كامب ديفيد التي استضافها الرئيس كلينتون في تموز/يوليه الماضي، بلغ السعي إلى سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين مرحلة حاسمة. فرغم عدم التوصل إلى اتفاق شامل، جرى لأول مرة بحث جدي لأكثر المسائل صعوبة. وتعهد الأطراف في بيان ثلاثي صدر في ختام اجتماع القمة بمواصلة جهودهم من أجل إبرام اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم، وبتجنب العنف، وعدم اتخاذ إجراءات من جانب واحد.

٦ - غير أن الحالة في الشرق الأوسط أصبحت بعد ذلك حرجة، كما هو معروف جيدا. وعقب الزيارة التي قام بها

زعيم المعارضة الإسرائيلية آرييل شارون للحرم الشريف/ جبل الهيكل في ٢٨ أيلول/سبتمبر، اندلعت موجة جديدة من الاحتجاجات والعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، قتل فيها حتى الآن ٢٣٠ شخصا، غالبيتهم العظمى من الفلسطينيين، وأصيب كثيرون آخرون بجراح. ويستمر تصاعد المواجهات وتزايد الريبة المتبادلة. وقد أوضحت هذه الحالة المأساوية لجميع الأطراف بما فيه الكفاية أن استخدام القوة بصورة مفرطة والعنف أو الترويع العشوائي لن يؤدي إلا إلى الإضرار بقضية السلام.

٧ - وتنطوي الأزمة الحالية على إمكان ازدياد التصاعد، مع ما له من عواقب خطيرة بالنسبة للمنطقة برمتها. ومن ثم لا بد من بذل جميع الجهود لوضع حد لموجة العنف الحالية واستئناف عملية السلام. ويعلم الإسرائيليون والفلسطينيون جيدا أن عليهم أن يعيشوا جنبا إلى جنب مع بعضهم البعض ولا بد أن يقوموا بتسوية خلافاتهم عن طريق الحوار والتعاون. والسؤال هو كيف يمكن تلبية طموحات الشعب الفلسطيني المشروعة إلى الكرامة الشخصية والاستقلال الوطني، والاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة للحكومة الإسرائيلية.

٨ - وكانت هذه الحالة الجديدة الخطيرة في الشرق الأوسط موضوع مناقشات مستفيضة مؤخرا في الأمم المتحدة، أسفرت عن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، واتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط - ٧/١٠ في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. كما اتخذت لجنة حقوق الإنسان، التي اجتمعت في جنيف في دورة استثنائية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قرارا بشأن الحالة الراهنة للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني.

٩ - ونظرا لتصاعد التوترات في الشرق الأوسط، قمت بزيارة المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر لتحري السبل العاجلة لإنهاء دورة العنف الحالية وإنعاش عملية السلام. وعلى مدى فترة ١٠ أيام، عقدت سلسلة من الاجتماعات مع رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات وكذلك مع عديد من القادة الإقليميين والدوليين الآخرين.

١٠ - وفي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، رأس الرئيسان مبارك وكلينتون اجتماع قمة في شرم الشيخ، بمصر، حضره أيضا الملك عبد الله الثاني، عاهل الأردن، ورئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات وخافيير سولانا ممثلا للاتحاد الأوروبي، وأنا. وأسفرت القمة عن تفاهمات تتعلق بثلاثة مجالات حيوية وهي: التعاون الأمني والتدابير الأخرى لإنهاء المواجهة الحالية، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في الأحداث المأساوية الأخيرة وكيفية تلافي تكرارها، وتجديد عملية السلام. وأحطتُ مجلس الأمن والجمعية العامة علما في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر بنتائج اجتماع القمة وزيارتي للمنطقة.

١١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الرئيس كلينتون، كمتابعة لقمة شرم الشيخ، عن تشكيل عضوية لجنة تقصي الحقائق الذي اشترك في وضعه الطرفان وتم بالتشاور معي. ومن المتوقع أن تضطلع اللجنة باستعراض مستقل وموضوعي للأزمة الحالية بهدف تلافي تكرارها. وفي ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، اجتمعتُ مع رئيس اللجنة، عضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة سابقا جورج ميتشيل، وحثثته على بدء عمل اللجنة بأسرع ما يمكن.

١٢ - ويساورني القلق لأن التفاهمات الأخرى التي تم التوصل إليها في قمة شرم الشيخ، والتي أوردتها في الفقرة ١٠ أعلاه، ما زالت دون تنفيذ. وإنني أواصل متابعة التطورات عن كثب ومازلتُ على اتصال بالطرفين وبقادة

دوليين آخرين. وأعتقد أن التنفيذ التام وبحسن نية من قِبَل الجانبين للتفاهمات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ حيوي لاستعادة الهدوء وتهيئة الجو الملائم لاستئناف محادثات السلام. وأرى أنه لا بديل عن العودة إلى مائدة المفاوضات. وسيتعين على الجانبين في النهاية أن يتفاوضا على تسوية سلمية. وينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده من أجل مساعدتهما على حل الأزمة الحالية وإعادة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية إلى مسارها.

١٣ - وفي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتركت في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الدوحة، بقطر. وكانت الأزمة الحالية في الشرق الأوسط، وبخاصة العنف الدائر هناك موضوعا رئيسيا في مناقشاتي مع رؤساء الدول ووزراء الخارجية. وقد أعرب جميعهم عن شديد القلق بشأن الحالة وشجب العديد منهم الإفراط في استخدام القوة من جانب إسرائيل.

١٤ - وقد أدت الأزمة الحالية إلى تدهور خطير في الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن أجل تحسين تنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة إلى الفلسطينيين، أُنشئت فرقة عمل يرأسها منسق الأمم المتحدة الخاص في غزة. كما وجهت مؤخرا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي استمرت في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين رغم المعوقات المالية الشديدة، نداء من أجل الحصول على ٣٩ مليون دولار لتمويل خطة طوارئ مدتها ثلاثة أشهر لشراء الأغذية واللوازم الطبية.

١٥ - وكما أكدت الجمعية العامة في مناسبات عديدة فإن تحقيق تسوية نهائية وسلمية لقضية فلسطين، التي هي لب الصراع العربي الإسرائيلي، أمر لا بد منه لبلوغ سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. ومن المأمول أن يكون هناك تحرك عما قريب على المسارين السوري واللبناني أيضا لكي يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٦ - وستواصل الأمم المتحدة من جانبها دعم استئناف عملية السلام والاستجابة على نحو متكامل للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من احتياجات سكان الضفة الغربية وغزة. وإنني أهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الموارد اللازمة دعما لبرامج الأمم المتحدة لمعالجة حالة الشعب الفلسطيني الاقتصادية والإنسانية المتدهورة.

١٧ - وأود أن أشيد إشادة خاصة بمنسق الأمم المتحدة الخاص ترييه رويد - لارسن. فقد قدم لي السيد رويد - لارسن مساعدة لا تقدر أثناء جهود صنع السلام التي قمت بها مؤخرا في المنطقة. وسيواصل مهمته الهامة في المنطقة.